



UNITED NATIONS
UNCTAD

الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية الغير مشروعة أكتوبر 2020

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

فيينا

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية جنيف

الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية الغير مشروعة

تم إعداد هذه الوثيقة عن طريق الفرع الإحصائي للتنمية و المعلومات لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و ذلك بالتعاون مع فرع تمويل الديون والتنمية مرورا بفرع البحوث وتحليل توجهات المؤتمر السابق ذكره. لقد اعتمد فريق عمل المؤتمر الخاص بالقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة على الإطار المفاهيمي الذي سيكون بمثابة الأساس لجميع الأعمال في المستقبل.

تنبيه

إن كل ما يحتويه هذا المنشور لا يعكس بالضرورة رأي أو موقف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و الأمر سيان بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، للدول الأعضاء أو المنظمات المساهمة كما أنه لا ينطوي على أي تأييد مهما كان نوعه.

كل طريقة لعرض معلومات معينة في هذا المنشور أو أي تسميات تم استعمالها لا تعني أبدا الإفصاح عن رأي الأمانة العامة للأمم المتحدة في أي شأن يخص البلد المعني إن كان في وضعه القانوني، الإقليمي أو في ما يخص المدن و المناطق وصولا إلى سلطاتها أو فيما يتعلق بحدودها.

يتم في هذا المنشور تقديم جميع النقاط المرجعية الموحدة سواء للموارد أو روابط المواقع الإلكترونية الواردة فيه و ذلك بحثا عن راحة القارئ و التي لا تقبل طبعا أي شك ساعة نشرها. يتم في هذا المنشور تقديم جميع النقاط المرجعية الموحدة سواء للموارد أو روابط المواقع الإلكترونية الواردة فيه و ذلك بحثا عن راحة القارئ و التي لا تقبل طبعا أي شك ساعة نشرها كما أنه يجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة لا تتحمل أي مسؤولية عن الدقة المستمرة للمعلومات بمرور الوقت أو عن محتوى أي موقع خارجي.

لم تقع عملية المراجعة لهذا المنشور من قبل دائرة الخدمات التحريرية.

يمكن إعادة إنتاج هذا المنشور بصفة جزئية أو كلية و تحت أي شكل و ذلك لأغراض تعليمية و غير قابلة للربح دون إذن خاص من صاحب حقوق الطبع والنشر شريطة الاعتراف بالمصدر و سيكون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية في كامل الإمتنان إذا تلقيا أي عمل تم الإستناد فيه على هذا المنشور.

تعليقات

نرحب بجميع التعليقات على التقرير ويمكن إرسالها إلى:

فرع البحوث وتحليل الاتجاهات التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
مركز فيينا الدولي

ص.ب 500 1400 فيينا ، النمسا

البريد الإلكتروني: unodc-dds@un.org

فرع إحصائيات ومعلومات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

قصر الأمم

14 8 شارع السلام

1211 جنيف 10 ، سويسرا

جزيل الشكر

إن هذا المنشور تحت عنوان الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة هو منشور مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

شارك في إعداد هذه الوثيقة فرع البحوث وتحليل التوجهات ، شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وذلك تحت إشراف رئيسة فرع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنجيلا مي و الفرع الإحصائي للتنمية والمعلومة التابع للمؤتمر وذلك تحت إشراف كل من ستيف ماكفيلي رئيس الإحصاء و بالتشاور مع فرع إحصاءات الديون والمالية بإشراف رئيسة الفرع ستيفاني بلانكنبورغ .

تطوير وصياغة ومراجعة الإطار المفاهيمي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

فرع البحث وتحليل التوجهات

الفرع الإحصائي للتنمية و المعلومة :

إنريكو بيسوجنو

ديانا كاميريني

بيارن توندر هانسن

الكسندر كامبراد

ايرمجار د زيلر

فرناندو كانتو (حتى جويلية 2020)

ستيف ماكفيلي

أنو بيلتولا

ستيف ماكفيلي

أنو بيلتولا

فرع الديون وتمويل التنمية

ستيفاني بلاننبورغ

مارتينا جياكوميل

بينولوبي هاوكينس

آراء الخبراء ومساهماتهم

لقد استفاد الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة من الخبرة و

المشورة التي قدمها أعضاء الفريق العامل المشترك بين الأونكتاد ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن القياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة. كانت تعليقات وإسهامات الخبراء من ألكسندر إرسكين وبيتر رويتر وفيدريكو سالوستي لا تقدر بثمن كما أننا نوجه جزيل الشكر إلى المعهد الوطني للإحصاءات والجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و مركز التميز للإحصاءات حول الحوكمة والأمن العام والإيذاء والعدالة لمساهماته القيمة.

التحرير

جوناثان جيبونز

التصميم الجرافيكي

سوزان كونين

المقترحات المقدمة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ،
الإطار المفاهيمي للقياس الإحصائي للتدفقات المالية غير المشروعة

(فينا ، 2020)

1. ملخص تنفيذي

يهدف مشروع يهدف مشروع التنمية المستدامة لسنة 2030 للحد من من التدفقات المالية غير المشروعة كجمال ذو أولوية لبناء مجتمعات سلمية في كامل أنحاء العالم كما أنه يعتبر عنصرا حاسما لدعم السلام والعدالة والمؤسسات القوية كما تم توضيحه في الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة . و بحلول سنة 2030 سيتم التقليل من التدفقات المالية غير المشروعة و الإتجار غير المشروع للأسلحة و تعزيز أنشطة استعادة الممتلكات المسروقة و استردادها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة .

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإطار العالمي للمؤشرات لرصد أهداف التنمية المستدامة في جويلية 2017.

تم اختيار المؤشر 16.4.1 "القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة و الخارجة" لتكون مؤشرا لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 16.4. لم يكن هناك اتفاق عالمي حول ما يجب تضمينه في نطاق المؤسسات المالية الأجنبية أو كيفية قياس مكوناتها في تلك الحقبة.

إن العثور على مفاهيم مختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة و خاصة أن العديد منها مخفي عمدا إلى جانب حصرها يعتبر مهمة صعبة للغاية و لذلك تم اعتماد مؤشرين اثنين أولهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الذي يترأس الأعمال الخاصة بالتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالجريمة و ثانيهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي يقود عملية تطوير طرق حصر هاته التدفقات التي لها وجوبا علاقة بالتجارة والضرائب.

انطلاقا من سنة 2017 إلى 2018 تضافرت جهود الوكالات الراعية لتطوير تعريفات إحصائية مشتركة وطرق لقياس مختلف أنواع التدفقات المالية اللا مشروعة وذلك عن طريق مؤشر واستشارة خبراء في الإختصاص قام بها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية و أنشؤوا بناء على توصياتهم فريق عمل إحصائي لوضع منهجيات قصد قياس التدفقات المالية الدولية، كما تم إعداد إطار مفاهيمي كامل وتعريفات إحصائية إلى جانب عملية تصنيفية ومنهجيات انطلاقا مما تم تقديمه.

تحدد هذه المقاربة الأنواع الرئيسية لهاته التدفقات التي يجب رصدها مع وضع التعاريف والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية الحالية وفقاً لنظام الحسابات العالمية الحالي و ميزان المدفوعات إلى جانب إقتراح نهج قياسي مفصل ذو نسق تصاعدي بما يتماشى مع هاته الأطر كنتيجة للجهود الدولية الرامية لرصد الأنشطة الاقتصادية الغير خاضعة للرقابة أو غير القانونية. تشير التدفقات المالية غير المشروعة إلى الأنشطة التي تعتبر جرائم جنائية و إلى بعض السلوكيات المرتبطة بالممارسات الضريبية والتجارية. يوفر التصنيف الدولي للجرائم ذات الأغراض الإحصائية تعريفات للأنشطة غير المشروعة التي تعد مصادر للتدفقات المالية اللا مشروعة (اللجنة الدولية للحالة المدنية). يحدد الإطار المقترح أربعة أنواع رئيسية من الأنشطة التي من المحتمل أن تولد هذه التدفقات.

(1) الأنشطة المالية والتجارية

(2) الأسواق غير الشرعية

(3) الفساد

(4) أنشطة ذات طابع استغلالي و كل ما له علاقة بتمويل الجريمة والإرهاب.

يمكن أن تظهر التدفقات المالية لكل نوع من هذه الأنواع من الأنشطة غير المشروعة بشكل عام في مرحلتين مختلفتين:

3 الأمم المتحدة ، المفوضية الأوروبية ، صندوق النقد الدولي (IMF) ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الدولي ، نظام الحسابات القومية 2008 (مشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 29.E.08. XVII) .

4 صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات وموقف الاستثمار الدولي ، الطبعة السادسة (واشنطن العاصمة ، 2009) . 5 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية (فيينا ، 2015) .

توليد الدخل غير المشروع والذي يشمل جميع المعاملات العابرة للحدود و

التي تتم إما في سياق إنتاج السلع والخدمات غير المشروعة أو التي تدر دخلاً غير مشروع لجهة فاعلة من خلال نشاط غير منتج و غير مشروع في آن واحد.

إدارة الدخل غير المشروع وهي معاملات عابرة للحدود تستخدم الدخل غير

المشروع للاستثمار في الأصول المالية وغير المالية أو لاستهلاك السلع والخدمات.

إن التدفقات المالية غير المشروعة متعددة الأبعاد وتشمل العديد من الأنشطة المختلفة بما

في ذلك التدفقات من الأنشطة غير المشروعة والمعاملات غير المشروعة التي تحول

الأموال التي لها مصدر قانوني والتدفقات من الأنشطة المشروعة المستخدمة بشكل غير

قانوني. لا تأتي جميع التدفقات المالية غير المشروعة من أنشطة غير مشروعة. فعلى سبيل

المثال يتضمن المؤشر التهرب الضريبي الشديد كتدفق مالي غير مشروع كما يمكن

اعتباره ضارًا بالتنمية المستدامة في العديد من البلدان و إن كانت هذه الأنشطة غير قانونية بشكل عام.

درست الدورة العاشرة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة و المنعقدة في أديس أبابا في أكتوبر 2019 الاقتراح المنهجي وأعدت تصنيف المؤشر من المستوى الثالث إلى المستوى الثاني مما يعني أن المؤشر واضح من الناحية المفاهيمية وقد وضعت معايير محددة دوليًا وذلك على الرغم من أن البلدان لم تنتج بيانات بشكل منتظم بعد.

توضح هذه الوثيقة الإطار المفاهيمي لقياس التدفقات المالية الغير مشروعة. تم إختبار كل من الإطار وكذلك منهجيات القياس المحددة في إطار الأنشطة التجريبية الجارية الجديدة مروراً بالأساليب المتعلقة ببعض الأسواق غير المشروعة في أمريكا اللاتينية ولكن أيضاً على المستوى دون الإقليمي لأنشطة مختارة (منتجات الحياة البرية والاتجار بالمخدرات). تظهر الاستنتاجات الأولية جدوى أساليب القياس المطورة

2. مقدمة عن التدفقات المالية غير المشروعة

تولد الجريمة المنظمة والاتجار بالسلع غير المشروعة (مثل تجارة المخدرات أو الأسلحة النارية) وكذلك الضرائب والممارسات التجارية غير المشروعة أو غير المشروعة في كل عام تدفقات غير مشروعة بمليارات الدولارات (الولايات المتحدة). ترسل عائدات الجريمة عادة إلى الخارج و في أغلب الأحيان إلى الملاذات الضريبية الآمنة كما يمكن أن تخضع لعملية تبييض أو إعادة استثمار في الأسواق القانونية. تُضعف الجريمة المنظمة على نطاق واسع (والاقتصادات غير القانونية ذات الصلة) مؤسسات الدولة من خلال تأجيج الفساد والعنف وتنتهك دولة القانون و هو أمر من شأنه أن يضعف الاستثمار العام والخاص كما يحرم في المقابل الإقتصاد المشروع من الموارد اللازمة للتنمية المستدامة في مختلف أبعادها. إن تدفق الأموال اللامشروعة و المتأتية من الأنشطة غير القانونية مثل الجريمة و الفساد يقوض عمل أنظمة العدالة الجنائية و مؤسسات الدولة و يقلل من إيراداتها و يضعف القاعدة الضريبية .

أما بالنسبة للتدفقات المالية الغير مشروعة و المنبثقة من الإقتصاد القانوني يمكن أن تؤدي إلى تحويل الموارد عن التنمية و تكون سببا في تآكل القاعدة الضريبية إلى جانب إعاقة التحول الهيكلي والنمو الإقتصادي المستدام.

تبقى القدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة هشة خاصة عندما تتعرض للخطر من قبل تدفق الأموال الغير مشروعة و في هذا الإطار تؤكد خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 على الحاجة إلى زيادة تعبئة الموارد المالية المخصصة للتنمية المستدامة بما في ذلك من خلال تحسين قدرات تحصيل الإيرادات وزيادة الموارد المخصصة للاستثمارات

لذلك فهذه الأموال تنسف هذه الجهودات كليا كما يدعو برنامج عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية إلى مضاعفة الجهود للحد فعليا من التمويلات المالية الدولية قصد إلغائها في نهاية المطاف .

ينبغي قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الغاية 16.4 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والتي تهدف إلى "الحد بشكل كبير من التدفقات المالية غير المشروعة" من خلال المؤشر 16.4.1 من أهداف التنمية المستدامة

"القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة من الداخل و الخارج (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)" ركز هذا المؤشر على التدفقات العابرة لحدود الوطن من أجل تقييم مدى التدفقات المالية غير المشروعة التي تدخل البلد أو تغادره.

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة (UNSD) ، تصنيف المستويات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية (2020).

7 الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية ، CONF / 227.A / 20

أديس أبابا 13-16 يوليو 2015 (نيويورك ، 2015) ، الفقرة. 23-24.

بدأ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 2017 العمل المنهجي والمشاورات المكثفة حول تطوير التعاريف الإحصائية وطرق قياس تدفق الأموال الغير مشروعة وذلك باعتبارهما الحارسان المشتركان للمؤشر 16.

و ذلك عندما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إطار عمل لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.